إتجاهات الزراع نحو تطبيق بعض قرارات سياسة التحرر الإقتصادى فى قطاع الزراعة والتغييرات الناتجة عنها والخدمات الإرشادية فى محافظة البحيرة

دكتور محمد عبد الرحمن محمد القصاص
باحث بمعهد بحوث الإرشاد الزراعى والتنمية الريفية

م . ز / عصام عبد الفتاح العشرى الأمبابى
أخصائى أول بمعهد بحوث الإرشاد الزراعى والتنمية الريفية

م . ز / نجوى فؤاد عبد العزيز خطاب
أخصائى أول بمعهد بحوث الإرشاد الزراعى والتنمية الريفية

مستخلص الدراسة

إستهدفت الدراسة أساساً التعرف على رأى المبحوثين من الزراع فى بعض التغيرات التى حدثت فى ضوء تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى وهى : الوقت المخصص للعمل المزرعى، ونمط الإستغلال المزرعى ، ونمط الإنتاج المزرعى ، والتعرف على إتجاهات الزراع فى ضوء سياسة التحرر الإقتصادى نحو : قانون تنظيم العلاقة الإيجارية رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ ، وقرار تحرير السياسة السعرية للحاصلات الزراعية ومستلزماتها ، وقرار إلغاء الدورة الزراعية الإجبارية ، وكذا التعرف على رأى المبحوثين فى مشكلات تطبيق سياسة التحرر الإقتصادى موضع الدراسة ، وكذلك مقترحاتهم للتغلب عليها ، وأخيرا التعرف على كفاءة الخدمات الإرشادية الحالية لمقابلة إحتياجات الزراع لحل مشكلات تطبيق السياسة الإقتصادية الجديدة ، وقد تم إختيار محافظة البحيرة منطقة للدراسة حيث تم إختيار خمسة مراكز مختلفة لتنفيذ الدراسة ، وقد تم تحديد حجم عينة الدراسة لتمثل ١٠٪ من إجمالى شاملة الزراع بهذه القرى، وبإستخدام الإستبيان بالمقابلة الشخصية تم توفير البيانات اللازمة لتحقيق أهداف البحث ، وكانت أهم النتائج .

١ - هناك ميل لظهور تغييرات لصالح الإستغلال للحيازة ملكاً ، وإرتفاع لنسبة من يزرعون المحاصيل النقدية المربحة كالخضر والفاكهة عن غيرها من النشاط المزرعى .

٢ - تميل مستويات الإتجاهات نحو أثر القرارات المدروسة على السياسة الزرعية المعاصرة لأن تكون إيجابية نحو كل من قانون تنظيم العلاقة الإيجارية ، ونحو تحرير السياسة السعرية للحاصلات الزراعية ، ونحو إلغاء الدورة الزراعية الإجبارية .

٣ - أهم المشكلات المترتبة على تطبيق سياسة التحرر الإقتصادى تتضمن : مشكلة إنتشار البطالة ، وإرتفاع سعر بيع الفدان من الأرض الزراعية ، وإرتفاع القيمة الإيجارية للفدان .

المقدمة والمشكلة :

مما لا شك فيه أن نهاية القرن الماضى شهدت تحولات وتغيرات إجتماعية وإقتصادية وثقافية متعددة فى معظم دول العالم ، وإن الدول المتقدمة سباقة بالأخذ بكيفية التكييف وتطوير أجهزتها البنائية المجتمعية التى تضمن لها مواكبة هذه التغييرات والأخذ بأسباب التفوق التكنولوجى الذى يتناسب مع ما يشهده هذا العصر بما يضمن لسكان هذه الدول العيش فى رفاهية ورخاء .

وكان لزاماً على باقى دول العالم الأخرى وبصفة خاصة الدول النامية والتى تعتبر مصر إحداها أن تنتهج هذا المنهج بما لا يؤدى إلى تغييرات جوهرية فى بنائها الإجتماعى والإقتصادى والثقافى ليمكنها مواكبة تلك التغيرات الجارية فى عالمنا المعاصر .(سالم - ١٩٩٨ ، ص : ١٠) وفى ضوء التطبيق العملى الواقعى للسياسة الزراعية فى مصر تم الأخذ فى الأعتبار مجمل الظروف الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التى تمر بها البلاد ، وكذا المتغيرات والمستجدات على الساحة الدولية ، وإنطلاقاً من تأثر السياسات المحلية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بهذه المتغيرات ، فإن التوافق والتناسق معها كان ولايزال أحد العوامل التى توخذ في الإعتبار عند رسم السياسة الزراعية المحلية ، لذلك فقد شهدت فترة الثمانينات بداية الإنطلاق الى تحرير الإقتصاد الزراعى المصرى ، وكان من أبرز معالم تحريره ما يلى :

أولاً : عدم إلزام المزارعين بتركيب محصولى معين ، ففى ظل سياسة التحرر الإقتصادى ألغت الدولة القيود التى كانت مفروضة على التركيب المحصولى لجميع المحاصيل الزراعية وبذلك أصبح المزارع حراً فى إختيار المحصول الذى يرغب فى زراعته دون - إلزام من جانب الدولة ، (خضر - ١٩٩٢ ، ص : ٣) لما ترتب عليه ظهور بعض الآثار منها عدم التنسيق بين الزراع ، وحدوث أضرار بالأرض الزراعية ، وعدم إنتظام رى المحاصيل ، وصعوبة مقاومة الآفات الحشرية والأمراض ، وإنخفاض إنتاجية المحاصيل وتذبذبها . (عبد العال، ٢٠٠٢، ص ص ١٣١ - ١٤٥) .

ثانياً : تحرير السياسة السعرية والتسويق الزراعى وإطلاق حرية التجارة فى مستلزمات الإنتاج الزراعى ، وتم ذلك بالغاء نظام التوريد الإجبارى أو تحديد أسعار تسويق المحاصيل الزراعية مسبقاً . وبالإضافة إلى رفع الدعم عن مستلزمات الإنتاج المتمثلة فى الأسمدة والمبيدات وخلافه ، حيث كان هذا النظام متبعاً فى ظل إلزام المزارعين بتوريد حصص محددة من محاصيلهم الزراعية بأسعار مخفضة نسبياً ، إلا أنه فى سياسة التحرر الإقتصادى يقوم المزارع بتسويق إنتاجية بسعر السوق دون تدخل الدولة فى ضوء ذلك كان لابد وأن تطلق أيضاً أسعار مستلزمات الإنتاج لما تسفر عنه آليات السوق ودون أية تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة ليكتمل تحرير الإقتصاد الزراعى المصري ، ويصبح المنتجون أحراراً تماماً فيما ينتجون وأحراراً فى إختيار أسلوب أو طريقة تصريف هذا الإنتاج . (نصار - ١٩٩٢، ص : ٣) مما أدى آلى ظهور آثاراً فى قطاع الزراعة متمثلة فى إنخفاض أسعار بيع الحاصلات الزراعية ، وتحكم وإستغلال التجار للزراع، وظهور طبقة السماسرة والوسطاء ، وسيطرة وإحتكار شركات تسويق القطن والأرز (عبد العال ، ٢٠٠٢. ص ص ١٣١-١٤٥).

ثالثاً : إعادة تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، بإعتبار أن العلاقة بينهما علاقة هامة تحكم منوال الزراعة والتركيب الإنتاجى وهيكل العمل الزراعى وكل ما يتعلق بهذه العلاقة سلباً أو إيجاباً فقد نظمها القانون ١٨٧ لعام ١٩٥٢ م فيما عرف بقانون الإصلاح الزراعى لتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر وظل العمل بهذا القانون مثيراً للجدل وعديد من المشكلات والثغرات حيث سمح للمستأجر الإحتفاظ بالأرض وعدم إخلائها ، وتمتع بقيمة الإيجار الزهيد (سبعة أمثال الضريبة) بالإضافة إلى كثير من الثغرات التى شكى منها الملاك . هذا فقد تم تعديل القانون ١٨٧ لعام ١٩٥٢ بالقانون ٩٦ لعام ١٩٩٢ والقوانيين المعدلة له . مما أدى أيضاً إلى ظهور مجموعة من الآثار والمتمثلة فى ظهور البطالة بين المستأجرين بعد إخلائهم الأرض للملاك ، وإرتفاع سعر بيع الفدان من الأرض ، وإرتفاع القيمة الايجارية للفدان ، وتحكم الملاك فى المستأجرين. (عبد العال ، ٢٠٠٢. ص ص١٣١-١٤٥) .

وقد مر على تطبيق هذا القانون عشرة أعوام وهى فترة تمت فيها إجراءات توفيق أوضاع المستأجرين الذين سلموا الأرض لمالكيها وإستقرت طبيعة العلاقة واثارها على جوانب الحياة الريفية والإنتاجية الزراعية مع ما حدث من توترات في بعض محافظات مصر ، (بسيونى ، ص ١٩١، غير مبين التاريخ) .

ومما لا شك فيه أن للتغيرات السابقة العديد من الآثار والتى تستحق التقييم والدراسة بصورة تتناول كافة الجوانب المتعلقة بها ، ومن الدراسات التى توصلت إلى هذه الآثار واتفقت عليها دراسة عبد العال (١٩٩٨) وزينب محمد، سلطان (٢٠٠٠) ، وأبو خطوة (٢٠٠١) وعبد السميع (٢٠٠١) ، وإمبارك (٢٠٠١)، وعفت عبد الحميد (٢٠٠١) .

ومع أن مهمة الإرشاد الزراعى الأساسية هى إحداث التغييرات السلوكية المرغوبة فى معارف ومهارات وإتجاهات الجمهور من الريفيين والزراع وأسرهم إلا أن هناك مهاماً أخرى للإرشاد الزراعى لاتقل أهمية عن هذا الدور التعليمى ألا وهى أن كونه وسيطاً نشطاً فى نقل آراء وإتجاهات الزراع عن كافة التغييرات فى حياتهم الزراعية والإقتصادية إلى صناع السياسة الزراعية وبناة الإستراتيجية لأخذها فى الإعتبار خاصة فى مجال اثار تطبيق سياسة التحرر الإقتصادى فى قطاع الزراعة كما يراها زراع محافظة البحيرة فى جمهورية مصر العربية .

أهداف الدراسة :

١ - التعرف على رأى المبحوثين من الزراع فى بعض التغييرات التى حدثت فى ضوء تطبيق سياسة التحرر الإقتصادى وهى :

- الوقت المخصص للعمل المزرعى (التفرغ للعمل المزرعى) .
- نمط الإستغلال المزرعى .
- نمط الإنتاج المزرعى .

٢ - التعرف على مستوى إتجاهات الزراع فى ضوء سياسة التحرر الإقتصادى نحو كل من

قانون تنظيم العلاقة الإيجارية رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ ، وقرار تحرير السياسة السعرية للحاصلات الزراعية ومستلزماتها ، وقرار إلغاء الدورة الزراعية الإجبارية .

٣ - التعرف على رأى المبحوثين من الزراع فى مشكلات تطبيق الجوانب المدروسة من سياسة التحرر الإقتصادى فى كل من قانون تنظيم العلاقة الإيجارية ، وقرار تحرير السياسة السعرية للحاصلات الزراعية ومستلزماتها ، وقرار إلغاء الدورة الزراعية الإجبارية ومقترحاتهم للتغلب عليها.

٤ - التعرف على كفاءة الخدمات الإرشادية الحالية لمقابلة إحتياجات الزراع لحل مشكلات تطبيق السياسة الإقتصادية الجديدة .

الإجراءات البحثية

منطقة الدراسة :

أجريت هذه الدراسة بمحافظة البحيرة ، وتم إختيار خمسة مراكز بحيث تكون متباعدة جغرافياً لتمثيل المحافظة وتمثلت تلك المراكز فى كل من مركز (إيتاى البارود وكوم حمادة وأبو المطامير والرحمانية وشبرا خيت) وتم إختيار قرية من كل مركز ليصل مجموع القرى المختارة خمسة قرى لتكون منطقة للدراسة .

العينة والشاملة :

بلغت شاملة البحث ٢٤٨٠ مزارعاً وتم إختيار عينة عشوائية منتظمة من واقع سجلات ٢ خدمات بنسبة ١٠٪ منهم بالتالى بلغ حجم العينة ٢٤٨ مبحوثاً وبيانها كما يلى : (٥٠ مبحوثاً من قرية الضهرية بمركز إيتاى البارود و ٤٠ مبحوثاً من قرية بيبان بمركز كوم حمادة و ٦٠ مبحوثاً من قرية كوم الفرج بمركز إبو المطامير ، و ٥٥ مبحوثاً من قرية جزيرة الرحمانية بمركز الرحمانية ، و٤٣ مبحوثاً من قرية محلة بشر بمركز شبراخيت).

التعريفات الإجرائية :

- التحرر الإقتصادى الزراعى ويقصد به فى هذا البحث : هو تحرير أسعار بيع وتسويق الحاصلات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعى وإلغاء الدورة الزراعية بالقطاع الزراعى .

- التغيرات الجارية يقصد بها فى هذا البحث : الآثار الناجمة عن قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر رقم ٩٦ لسن ١٩٩٢، وتحرير السياسة السعرية للحاصلات الزراعية وإلغاء الدورة الزراعية الإجبارية .

متغيرات الدراسة وقياسها :

١ - إتجاه المبحوثين نحو التغيرات الجارية موضع الدراسة والمتمثلة فى كل من (تعديل قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، وتحرير السياسة السعرية ، وإلغاء الدورة الزراعية

الإجبارية ، وتم قياس هذا المتغير بتوجيه ثمانية عشر عبارة إتجاهية للمبحوثين بمعدل (ستة عبارات لكل متغير) ويستوفى المبحوث الإستجابة على كل منها بتحديد درجة موافقته على متصل ثلاثى(موافق - سيان - غير موافق) ويعطى كل مبحوث قيمة رقمية ٣ و ٢ و ١ بالترتيب على العبارات الإيجابية وبالعكس على العبارات السلبية ، وبذلك تتراوح درجات المقياس ما بين ١٨ - ٥٤ درجة .

٢ - قياس آثار التغيرات موضوع الدراسة :

(أ) التفرغ للمهنة قبل وبعد المتغيرات المدروسة تم تقسيمه إلى مزارع طول الوقت ، ومزارع لبعض الوقت .

(ب) نمط الإستغلال للحيازة الزراعية قبل وبعد التغييرات موضع الدراسة .

وتم قياس هذا المتغير بحصر عدد الزراع الملاك وكذا الحائزون بالإيجار بالإضافة إلى الزراع الذين يقومون بالزراعة عن طريق المشاركة ، ومعرفة عدد كل نوع قبل وبعد التطبيق لهذه المتغيرات .

(جـ) نمط الإنتاج الزراعى .

تم قياس هذا المتغير من خلال التعرف على أنواع المحاصيل الحقلية والبستانية (خضر وفاكهة) قبل وبعد تطبيق المتغيرات المدروسة .

(د) المشكلات الناتجة عن تطبيق التغييرات المدروسة وكذا الحلول المقترحة للتغلب عليها من وجهة نظر المبحوثين :

وتم التعرف على هذه المشكلات بتوجيه أسئلة مباشرة للمبحوثين عن المشكلات الناجمة عن تطبيق كل من قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر بعد إجراء التعديلات الخاصة به ، وقرار تحرير السياسة السعرية للحاصلات الزراعية ومستلزماتها ، وقرار إلغاء الدورة الزراعية الإجبارية ، وعن الحلول المقترحة لحل كل مشكلة تم ذكرها من وجهة نظر المبحوثين .

(هـ) كفاءة الخدمات الزراعية والإرشادية :

وتم قياس هذا المتغير بتوجيه أسئلة مقترحة مباشرة عن الخدمات الزراعية والإرشادية التى يحصلون عليها حالياً بالمنطقة ، وكذلك الخدمات التى يرغبون فى الحصول عليها مستقبلاً تمشياً مع نجاح تطبيق التحرر الإقتصادى هذا وقد تم الحصول على البيانات البحثية بإستخدام إستمارة الإستبيان بالمقابلة الشخصية لأفراد عينة البحث ، وذلك بعد إجراء الإختبار المبدئى لها ، وتم إستخدام جداول الحصر العددى والنسب المئوية والمتوسط الحسابى والإنحراف المعيارى.

النتائج ومناقشتها

أولاً : رأى المبحوثين نحو التغييرات المدروسة :

فيما يتعلق بالنتائج الخاصة برأى المبحوثين فى بعض التغييرات المدروسة والتى حدثت نتيجة تطبيق سياسة التحرر الإقتصادى فقد إتضح أنه يمكن تناولها على النحو التالى :

١ – التفرغ المخصص للعمل المزرعى للمبحوثين قبل وبعد تطبيق التغييرات موضع الدراسة:

أظهرت البيانات الواردة فى جدول (١) قبل تطبيق التغييرات المدروسة أن نسبة ٩٤,٧٦ من المبحوثين يمارسون مهنة الزراعة طوال الوقت ويعتمدون عليها كمصدر رئيسى للرزق والمعيشة أفادت النسبة الباقية ٥,٢٤٪ بأنهم يمارسون مهنة الزراعة لبعض الوقت ، وهذا دليلاً على وجود حالة من الإستقرار بين المبحوثين سوءا كانوا ملاكاً أو مستأجرين وإشتغال غالبيتهم بمهنة الزراعة طول الوقت . فى حين أشارت النتائج بذات الجداول إلى حدوث تغييرات بين المبحوثين بعد تطبيق هذه التغييرات حيث إنخفضت نسبة المبحوثين الذين يمارسون مهنة الزراعة طول الوقت إلى ٦٦,١٣٪ وزادت نسبة من يمارسون الزراعة لبعض الوقت وأصبحت ٣٣,٨٧٪ .

٢ – نمط إستغلال الحيازة المزرعية قبل وبعد تطبيق المتغيرات موضوع الدراسة :

أوضحت البيانات الواردة فى جدول (٢)قبل تطبيق المتغيرات المدروسة بصفة عامة وتعديل قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر على وجه الخصوص أن ثلثى المبحوثين يقومون بزراعة الأرض عن طريق الإيجار النقدى أو المشاركة ونسبتهم ٦٦,١٣٪ أما الثلث الباقى فيزرعون أرضهم بصفتهم ملاك (٣٣,٨٧٪) . وتشير هذه النتائج إلى إرتفاع نسبة زراعة الأرض عن طريق الإيجار النقدى أو المشاركة مقارنة بنسبة من يزرعون أراضيهم بصفتهم ملاكاً . هذا وقد أظهرت النتائج بذات الجدول بعد تطبيق التغييرات المدروسة إرتفاع نسبة الملاك إلى ٦١,٢٩٪ وذلك بعد إعادة بعض الأراضى لأصحابها وإنخفاض نسبة من يزرعون الأرض عن طريق الإيجار أو المشاركة والتى بلغت ٣٨,٧١٪ وهذا دليل على خروج بعض المبحوثين من عملية الإنتاج الزراعى نتيجة لتطبيق قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر نظراً لإستعادة الملاك لأراضيهم .

٣– نمط الإنتاج الزراعى قبل وبعد تطبيق التغييرات المدروسة :

أشارت البيانات بالجدول رقم (٣) قبل تطبيق التغييرات المدروسة إلى نسبة ٦٦,٥٠٪ من المبحوثين يقومون بزراعة المحاصيل الحقلية كنشاط رئيسى لهم ، فى حين بلغت نسبة من يقومون بزراعة المحاصيل الحقلية بجانب زراعة بعض أنواع الخضر ٢٥٪ بينما كانت نسبة زراع الخضر ٦,٩٠٪ في الوقت الذى يقوم ١,٦٠٪ فقط من جملة المبحوثين بزراعة المحاصيل الحقلية والخضر والفاكهة .

كما أوضحت البيانات بذات الجدول بعد تطبيق المتغيرات المدروسة أن هناك تغيراً حدث فى نوع ما يقوم به المبحوثين من الزراع من إنتاج زراعى على النحو التالى : إنخفضت نسبة من يقومون بزراعة المحاصيل الحقلية لتصل إلى ٤٨,٤٠٪ بينما ٢٤,٦٠٪ إلى زراعة الفاكهة ، فى حين

بلغت نسبة من يزرعون المحاصيل والخضر والفاكهة ٣,٦٠٪ ونسبة من يزرعون الخضر ٣,٤٠٪ ، وهذا ربما يعد مؤشراً لتوجه بعض المبحوثين إلى زراعة الفاكهة والخضر إدراكاً منهم بعائدها المجزى مقارنة بالعائد من المحاصيل التقليدية ومحاولة منهم لتحسين وتطوير أساليب أدائهم للعمليات الزراعية .

ثانياً : إتجاهات المبحوثين وبعض قرارات تطبيق سياسة التحرر الإقتصادى :

١ – إتجاهات المبحوثين نحو قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر بعد تعديله :

تظهر البيانات كما هو موضح بجدول رقم (٤) أن نسبة ٤٩,١٩٪ من المبحوثين إتجاهاتهم إيجابية مع تعديلات هذا القانون ، وأن نسبة ٣٢,٠٧٪ إتجاهاتهم محايدة في حين نسبة ١٧,٧٤٪ منهم فقط كانت ذوى إتجاهات سلبية نحو هذا القانون ويتضح من هذه البيانات أن المبحوثين مقتنعون بقانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر بعد إجراء التعديلات الأخيرة ولديهم قناعة بتصحيح أوضاع القانون السابق وأن عودة الحق لأصحابه فضيلة، ومن حق أصحاب وملاك الأراضى التصرف فيها ويقومون بتأجيرها لمن يحسن إستغلالها ويحافظ على خصوبتها وإنتاجيتها ولابد من تحسين قيمة إيجار الفدان في ظل الأسعار الحالية التى يتم بها بيع الحاصلات الزراعية ، الأمر الذى يتطلب من الإرشاد الزراعى بتدريب وتوعية الزراع بأهمية المحافظة على خصوبة الأرض وزراعة المحاصيل غير التقليدية التى تحقق عائداً مجزياً لهم ولأصحاب هذه الأرض ويزيد من قدرتهم على سداد القيمة الإيجارية بعد الزيادة التى طرأت عليها .

٢ – إتجاهات المبحوثين نحو قرار تحرير زسعار بيع الحاصلات الزراعية :

تشير النتائج الواردة فى الجدول رقم (٤) أن ٣٢,٢٦٪ درجة إتجاهاتهم سلبية وأن ٣٨,٧١٪ ذوى إتجاهات محايدة نحو سياسة تحرير أسعار بيع الحاصلات الزراعية وما يترتب عليه من ظهور بعض المشكلات والتى كان لها أثر سلبى على ربحية الزراع وصعوبة إستمرارهم فى مجال الإنتاج الزراعى فى ظل هذا الوضع ، الأمر الذى يزيد من عبء الإرشاد الزراعى بضرورة تقديم المعلومات التسويقية ، وقيام الدولة بتحديد أسعار بيع الحاصلات الزراعية مسبقاً قبل بداية موسم التسويق بما يحقق الحماية اللازمة لهم من إستغلال التجار .

٣– اتجاهات المبحوثين نحو قرار إلغاء الدورة الزراعية الإجبارية :

توضح النتائج الواردة فى الجدول رقم (٤) أن ٩٢,٣٤٪ من المبحوثين كانت اتجاهاتهم سلبية ومحايدة نحو إلغاء الدورة الزراعية الإجبارية فى حين بلغت نسبة ذوى الإتجاهات الإيجابية ٧,٦٦٪ فقط وهذه البيانات توضح أن المبحوثين يفضلون دورة زراعية يلتزمون بها حفاظاً على خصوبة أراضيهم وإنتاجية حاصلاتهم الزراعية .

ثالثاً : المشكلات المترتبة على تطبيق سياسة التحرر الإقتصادى وتتضمن ما يلى :

(أ) مشكلات تطبيق قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر بعد تعديله ومقترحات المبحوثين للتغلب عليها:

تشير النتائج الواردة بجدول رقم (٥) إلى أن أهم المشكلات التى ذكرها المبحوثين جاءت مرتبة كما يلى :

مشكلة إنتشار البطالة بنسبة ٣٥,٠٨٪ من جملة المبحوثين ، ومشكلة إرتفاع سعر بيع الفدان من الأرض الزراعية بنسبة ١٨,١٥٪ ومشكلة إرتفاع القيمة الإيجارية للفدان بنسبة ١٥,٧٣٪ وأخيراً مشكلة تحكم الملاك فى المستأجرين بنسبة ٩,٦٨٪ .

وجاءت أهم المقترحات التى أشار بها المبحوثين للتغلب على هذه المشكلات مرتبة جدول رقم (٦) وهى :

تعويض الزراع المستأجرين بنسبة ٣٢,٢٦٪ من المبحوثين و ١٧,٣٤٪ بضرورة توفير فرص عمل بديلة ، و ١٥,٣٢ منهم بتحسين القيمة الإيجارية بما يحقق الرضا للملاك ، و ١٣,٧١٪ بتمليك الشباب من الخريجين بمناطق البحث أراضى مستصلحة حتى يتم التخفيف من أعباء أسرهم المنضرين من تطبيق القانون بعد تعديله .

وعليه يمكن القول بأن الدور الذى يمكن أن يقوم به الإرشاد الزراعى هو إعداد برامج تدريبية تقيفية لزيادة وعى المبحوثين بالهدف من تعديل قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، وتوعيتهم بأهمية إزالة الرواسب النفسية التى كانت سائدة قبل تعديل القانون ، إضافة الى تدريبهم على إستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة والميكنة الزراعية وضرورة تنفيذ التوصيات الفنية والإرشادية لهذه الأساليب الحديثة بما يساعدهم علي زيادة إنتاج أراضيهم ويحسن من دخولهم المزرعية بما يضمن إستمرارهم فى المجال الزراعي والقدرة على مواجهة الزيادة فى القيمة الإيجارية للفدان .

(ب) المشكلات المترتبة على تحرير السياسة السعرية للحاصلات الزراعية ومقترحات المبحوثين للتغلب عليها :

تشير النتائج الواردة بجدول رقم (٧) إلى أهم المشكلات التى ذكرها المبحوثين مرتبة كما يلى :

إنخافض أسعار بيع الحاصلات الزراعية بنسبة ٤٣,٦٧٪ ومشكلة تحكم وإستغلال التجار للزراع بنسبة ٢٠,٩٧٪ ومشكلة إرتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج (أسمدة - تقاوى - مبيدات) بنسبة ١٧,٣٤٪ ، وظهور طبقة السماسرة بنسبة ١٤,١١٪ ، وأخيراً مشكلة إحتكار سوق القطن والأرز بنسبة ١٢,١٩٪ وجاءت مقترحات جميع المبحوثين للتغلب على هذه المشكلات جدول رقم (٨) كما يلى :

عودة التسويق التعاونى بالإضافة الى قيام الجمعيات الزراعية بتوفير مستلزمات الإنتاج

وبيعها لصالح الزراع ، وأن تقوم الحكومة بتحديد أسعار بيع القطن والإرز والذرة والبطاطس مسبقاً بما يحقق مصلحة المزارعين وحماية لهم من إستغلال وتلاعب التجار والسماسرة والشركات المعنية بتسويق الحاصلات الزراعية .

فى ضوء السرد السابق يتضح أن هناك دوراً يمكن أن يقوم به الإرشاد الزراعى فى ظل سياسة التسويق الحر وإلغاء التسويق التعاونى بأن يقوم المعنيون بالإرشاد الزراعى بتقديم المعلومات والبيانات عن المساحات المنزرعة من المحاصيل الحقلية والخضر والفاكهة بحيث ينظم الزراع أنفسهم ويقومون بزراعة ما يحتاجه السوق المحلى ، إضافة إلى إرشادهم لأفضل السبل التى تزيد من إنتاجية محاصيلهم وأن تكون بمواصفات تسويقية جيدة تزيد من فرص تصديرها بأسعار مجزية لصالح الزراع ، وإعداد دورات تدريبية للتعرف على كيفية تقليل الفاقد من حاصلاتهم الزراعية سواء كان التسويق محلى أو خارجى .

(جـ) المشكلات المترتبة على إلغاء الدورة الزراعية الإجبارية ومقترحات المبحوثين للتغلب عليها :

تشير النتائج الواردة بجدول رقم (٩) إلى أهم المشكلات التى ذكرها المبحوثين مرتبة كما يلى :

حدوث أضرار بالأرض الزراعية ٣٧,٠٢٪ وعدم التنسيق مع الجيران فى توحيد مواعيد الزراعة ١٦,٥٣٪ والإضرار بزراعات الجيران بنسبة ١٠,٠٨٪ وعدم إنتظام رى المحاصيل بنسبة ٩,٢٧٪ وصعوبة مقاومة الآفات الحشرية بنسبة ٥,٦٥٪ وقلة المحصول وتذبذب الإنتاج بنسبة ٤,٤٣٪ ، وجاءت مقترحات المبحوثين للتغلب على هذه المشكلات مرتبة ، جدول رقم (١٠) كما يلى :

عودة الدورة الزراعية بنسبة ٣٥,٨٩٪ وضرورة زيادة وعى المبحوثين بكيفية المحافظةعلى خصوبة أراضيهم بنسبة ٢٥,٨١٪ وضرورة التنسيق بين الجيران وبعضهم البعض بنسبة ١٣,٣٠٪ .

بإستقراء البيانات يتضح أن هناك عدة مشكلات ترتبت على إلغاء الدورة الزراعية مما يزيد معه العبء على الجهاز الإرشادى بضرورة قيامه بإعداد دورات تدريبية تعليمية للمبحوثين لزيادة معارفهم للتعرف على المحاصيل المجهدة للأرض وضرورة تعاقبها مع محاصيل أخرى غير مجهدة ، للمحافظة على خصوبة التربة ، علاوة على قيام الإرشاد الزراعى بنقل التوصيات الفنية المستحدثة بأفضل الأساليب التكنولوجية المستخدمة ، وحث وتشجيع المبحوثين على استخدامها بما يعود بالنفع العام .

رابعاً : رأى المبحوثين فى الخدمات الإرشادية :

(أ) كفاءة الخدمات التى يحصل عليها المبحوثين من الزراعة والإرشاد الزراعى :

أوضحت النتائج فى جدول (١١) أن ٤٧,١٨٪ من المبحوثين يحصلون على بعض مستلزمات الإنتاج مثل أنواع التقاوى المحسنة وبعض المخصبات الزراعية ، في حين ذكر ٣٠,٠٠٪ من المبحوثين أنهم يحصلون على التوعية والتوجيهات الإرشادية الزراعية بينما أفاد ٢٣٪ من المبحوثين أنهم لم

يحصلوا على أية خدمات إرشادية ، وعن أسباب عدم الإستفادة أظهرت النتائج جدول رقم (١٢) أن المبحوثين أرجعوها إلى تركيز الخدمة الإرشادية مع كبار الزراع دون أصحاب الحيازات الصغيرة، والى عدم توافر تلك الخدمات وعدم كفايتها وعدم إنتظام وصولها إلى الجهاز الإرشادى بالمنطقة .

(ب) الخدمات التى يرغب المبحوثين فى الحصول عليها :

أوضحت النتائج فى جدول (١٣) أن نسبة ٣٠,٢٤٪ من المبحوثين يطالبون المعنيون بالإرشاد الزراعى بأن يقدموا الحلول المناسبة لمشاكلهم الزراعية التى يتعرضون لها في الحقول ، كما طلب ٢٧,٠٢٪ من المبحوثين بضرورة تقديم التوصيات الفنية المستحدثة وتوعيتهم بل وتدريبهم على كيفية تطبيقها ، وذكر ٢٥,٤٠٪ من المبحوثين ضرورة قيام الجهاز الإرشادى بتوفير الأصناف عالية الإنتاج من التقاوى المحسنة ، وطلب ١٧,٣٤٪ بتعاون الإرشاد الزراعى مع الأجهزة المعينة بالثروة الحيوانية وتوفير السلالات الممتازة من حيوانات اللبن واللحم .

وبإستقراء المطالب التى ذكرها المبحوثين نجدها تتفق تماماً مع الهدف من نشاط الأجهزة الإرشادية حيث أن الإرشاد عملية تعليمية فى المقام الأول ودوره الأساسى هو العمل على توعية الزراع وتعليمهم عن طريق الندوات والإجتماعات والحقول الإرشادية، إضافة إلى قدرته على التنسيق مع الأجهزة المعنية بتوفير الأصناف والسلالات الممتازة العالية الإنتاج من كل من التقاوى المحسنة وحيوانات اللبن واللحم .

جدول رقم (١) التكرار والنسبة المئوية للمبحوثين طبقاً للتفرغ للعمل المزرعى قبل وبعد تطبيق التغييرات موضوع الدراسة .

البيان	التفرغ للعمل المزرعى			
	قبل التغيرات		بعد التغيرات	
	عدد	٪	عدد	٪
مزارع طول الوقت	٢٣٥	٩٤,٧٦	١٦٤	٦٦,١٣
مزارع لبعض الوقت	١٣	٥,٢٤	٨٤	٣٣,٨٧
مجموع	٢٤٨	١٠٠,٠٠	٢٤٨	١٠٠,٠٠

جدول رقم (٢) التكرار والنسبة المئوية للمبحوثين حسب نوع نمط الإستغلال المزرعى قبل وبعد تطبيق التغيرات موضوع الدراسة .

البيان	التفرغ للعمل المزرعى			
	قبل التغيرات		بعد التغيرات	
	عدد	٪	عدد	٪
ملك	٨٤	٣٣,٨٧	١٥٢	٦١,٢٩
إيجار	١٦٤	٦٦,١٣	٩٦	٣٨,٧١
مجموع	٢٤٨	١٠٠,٠٠	٢٤٨	١٠٠,٠٠

جدول رقم (٣) التكرار والنسبة المئوية للمبحوثين طبقاً لنمط الإنتاج المزرعى وقبل وبعد تطبيق التغيرات موضوع الدراسة .

البيان	نمط الإنتاج المزرعى (ن ٢٤٨)		البيان	نمط الإنتاج المزرعى	
	قبل التغيرات			بعد التغيرات	
	عدد	٪		عدد	٪
محاصيل حقلية	١٦٥	٦٦,٥٠	محاصيل حقلية	١٢٠	٤٨,٤٠
محاصيل وخضر	٦٢	٢٥,٠٠	فاكهة فقط	٥٢	٢١,٠٠
خضر فقط	١٧	٦,٩٠	محاصيل وفاكهة	٦١	٢٤,٦٠
محاصيل وخضر وفاكهة	٤	١,٦٠	محاصيل وخضر وفاكهة	٩	٣,٦٠
			خضر فقط	٦	٢,٤٠
مجموع	٢٤٨	١٠٠,٠٠	مجموع	٢٤٨	١٠٠,٠٠

جدول رقم (٤) مستويات إتجاهات المبحوثين نحو آثار قانون تطبيق العلاقة بين المالك والمستأجر ونحو قرار تحرير السياسة السعرية للحاصلات الزراعية وقرار إلغاء الدورة الزراعية الإجبارية .

نحو آثار تطبيق قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر	عدد	٪	نحو قرار تحرير السياسة السعرية للحاصلات الزراعية	عدد	٪	نحو قرار إلغاء الدورة الزراعية الإجبارية	عدد	٪
إتجاهات غير موالية			إتجاهات غير موالية			إتجاهات غير موالية		
(٧ - ١٠ درجة)	٤٤	١٧,٧٤	(٨ - ١٠ درجة)	٨٠	٣٢,٢٦	(١٣-١٤ درجة)	١٣٧	٥٥,٢٤
محايدة (١١-١٣ درجة)	٨٢	٣٣,٠٧	محايدة (١١- ١٢ درجة)	٩٦	٣٨,٧١	محايدة (١٥ - ١٦ درجة)	٩٢	٣٧,١٠
إتجاهات موالية			موالية			موالية		
(١٤ درجة - فأكثر)	١٢٢	٤٩,١٩	(١٣ درجة - فأكثر)	٧٢	٢٩,٠٣	(١٧ درجة- فأكثر)	١٩	٧,٦٦
مجموع	٢٤٨	١٠٠,٠	مجموع	٢٤٨	١٠٠,٠	مجموع	٢٤٨	١٠٠,٠

جدول رقم (٥) التكرار والنسبة المئوية للمبحوثين طبقاً للمشكلات الناجمة عن تطبيق قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر .

المشـــكلات	عـــدد	٪
إنتشار البطالة بين المستأجرين	٨٧	٣٥,٠٨
إرتفاع سعر بيع الفدان من الأرض	٤٥	١٨,١٥
إرتفاع القيمة الإيجارية	٣٩	١٥,٧٣
تحكم الملاك فى المستأجرين	٢٤	٩,٦٧
لا توجد مشاكل	٥٣	٢١,٣٧
مجموع	٢٤٨	١٠٠,٠

جدول رقم (٦) التكرار والنسبة المئوية للمبحوثين طبقاً لمقترحاتهم لحل مشكلات تطبيق قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر.

مقترحات الحل	عـــدد	٪
تعويض المستأجرين	٨٠	٣٢,٢٦
إيجاد فرص عمل بديلة للمتضررين	٤٣	١٧,٣٤
تحسين القيمة الإيجارية بما يحقق الرضا بين الملاك والمستأجرين	٣٨	١٥,٣٢
تمليك أراضى للشباب الخريجين والعاطلين	٣٤	١٣,٧١
لم يذكر حلول	٥٣	٢١,٣٧
مجموع	٢٤٨	١٠٠,٠

جدول رقم (٧) التكرار والنسبة المئوية للمبحوثين طبقاً للمشكلات الناجمة عن تطبيق قرار تحرير السياسة السعرية على الحاصلات الزراعية .

المشكلات	عـــدد	٪
إنخفاض أسعار بيع الحاصلات الزراعية	٨٦	٤٣,٦٧
تحكم وإستغلال التجار للزراع	٥٢	٢٠,٩٧
إرتفاع أسعار بيع مستلزمات الإنتاج الزراعى	٤٣	١٧,٣٤
ظهور طبقة السماسرة والوسطاء	٣٥	١٤,١١
سيطرة وإحتكار شركات تسويق القطن والأرز	٣٢	١٢,٩١
مجموع	٢٤٨	١٠٠,٠

جدول رقم (٨) التكرار والنسبة المئوية للمبحوثين طبقاً لمقترحاتهم لحل المشكلات الناجمة عن تطبيق قرار تحرير السياسة السعرية للحاصلات الزراعية .

الحلول المقترحة	ك	٪
عودة التسويق التعاونى وتوفر المعلومات التسويقية .	٢٤٨	١٠٠,٠٠
قيام الجمعية ببيع مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة	٢٤٨	١٠٠,٠٠
زيادة متابعة ورقابة المسئولين لأعمال الجمعيات التعاونية	١٨٠	٧٥,٨٠
تحرير أسعار بيع القطن والأرز والأذرة مسبقاً قبل موسم التسويق لمنع إستغلال التجار والشركات للزراع	٢٤٨	١٠٠,٠٠

جدول رقم (٩) التكرار والنسبة المئوية للمبحوثين طبقاً للمشكلات الناجمة عن إلغاء الدورة الزراعية الإجبارية .

المشكلات	عدد	٪
حدوث أضرار بالأرض الزراعية	٦٧	٣٧,٠٢
صعوبة التنسيق مع الجيران فى توحيد مواعيد الزراعة	٤١	١٦,٥٣
حدوث أضرار بزراعات الجيران	٢٥	١٠,٠٨
عدم إنتظام رى المحاصيل	٢٣	٩,٢٧
صعوبة مقاومة الآفات الحشرية والأمراض	١٤	٥,٦٥
إنخفاض إنتاجية المحاصيل وتذبذبها	١١	٤,٤٣
تلوث البيئة	٥	٢,٠٢
لا توجد مشاكل	٦٢	٢٥,٠
مجموع	٢٤٨	١٠٠,٠

جدول رقم (١٠) التكرار والنسبة المئوية للمبحوثين طبقاً لمقترحاتهم لحل المشكلات الناجمة عن إلغاء الدورة الزراعية الإجبارية .

مقترحات الحـــل	عـدد	٪
عودة الدورة الزراعية الإجبارية مرة ثانية	٨٩	٣٥,٨٩
التنسيق مع الجيران بعضهم البعض	٣٣	١٣,٣٠
نوعية المزارعين وتدريبهم على تنظيم دورة زراعية وكيفية تعاقب المحاصيل	٦٤	٢٥,٨١
لم يذكر حلول	٦٢	٢٥,٠
مجموع	٢٤٨	١٠٠,٠

جدول رقم (١١) التكرار والنسبة المئوية للمبحوثين طبقاً للخدمات التى يحصلون عليها من الزراعة والإرشاد الزراعى .

الخدمات التى يحصلون عليها	عـدد (ن ٢٤٨)	٪
الحصول على بعض مستلزمات الإنتاج	١١٧	٤٧,١٨
النوعية الإرشادية الزراعية	٧٤	٢٩,٨٤
لا يحصلون على خدمات	٥٧	٢٢,٩٨
مجموع	٢٤٨	١٠٠,٠

جدول رقم (١٢) للمبحوثين طبقاً لأسباب عدم حصولهم على خدمات من الزراعة والإرشاد الزراعى .

الأسباب	عـدد (ن ٥٧)	٪
التعامل مع كبار الزراع فقط	٤٠	٧٠,١٨
عدم توفر الخدمات	١٥	٢٦,٣٢
عدم التنسيق مع الزراع	٢	٣,٥٠
مجموع	٥٧	١٠٠,٠

جدول رقم (١٣) التكرار والنسبة المئوية للمبحوثين طبقاً للخدمات التى يرغبون فى الحصول عليها من الزراعة والإرشاد الزراعى .

الخدمات التى يرغب المبحوثين فى الحصول عليها	عـدد (ن ٢٤٨)	٪
حل مشاكل الزراع	٧٥	٣٠,٢٤
توعية الزراع بالتوصيات الحديثة	٦٧	٢٧,٠٢
توفير التقاوى المحسنة	٦٣	٢٥,٤٠
توفير سلالات الحيوانات الممتازة	٤٣	١٧,٣٤
مجموع	٢٤٨	١٠٠,٠

المراجـــع

١ - أحمد محمود سالم ، الزراعة والتحرر الإقتصادى ، مجموعة إخترنا للفلاح ، مجلس الإعلام الريفى ، القاهرة - ١٩٩٨ .

٢ - السيد بسيونى ، العلاقة الإيجارية فى الأرض الزراعية بين الأمس واليوم (بدون تاريخ) .

٣ - حسن خضر (دكتور) سياسة التحرر الإقتصادى الزراعى فى مصر ، الندوة القومية للسياسات الزراعية فى مصر ، يناير ١٩٩٢ .

٤ -زكريا أنور جيد ، مشكلات الدورة الزراعية لمحصول القطن ودور الإرشاد الزراعى للحد منها ، دراسة ميدانية فى محافظة المنيا ، رسالة ماجستير ، كلية الزراعة ، جامعة المنيا ١٩٩٠ .

٥ -زينب عبد الرؤوف محمد عبد الواحد ، رفعت محمد على محمود سلطان (دكتوران) إتجاهات الزراع نحو آثار القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ ، بشأن تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فى ثلاث قرى مصرية ، نشرة بحثية رقم ٢٥٠ ، معهد بحوث الإرشاد الزراعى والتنمية الريفية ، مركز البحوث الزراعية ، وزارة الزراعة وإستصلاح الاراضى ٢٠٠٠ .

٦ - سعد نصار (دكتور) ، السياسة الزراعية فى إطار سياسة الإصلاح الإقتصادى فى مصر الندوة القومية للسياسات الزراعية فى مصر ، يناير - ١٩٩٢ .

٧ - عفت عبد الحميد أحمد (دكتور) بعض الآثار الإجتماعية والإقتصادية لتطبيق سياسة التحرر الإقتصادى فى قطاع الزراعة ، معهد بحوث الإرشاد الزراعى والتنمية الريفية ، نشرة بحثية رقم (٢٦٨) مركز البحوث الزراعية / ٢٠٠١ .

٨ - محسن عبد الله فايد ، دراسة وصفية وتحليلية للعوامل الإقتصادية والإجتماعية المؤثرة على إستجابة الزراع للقوانيين والتشريعات المنظمة للزراعة وإنتاج وتسويق محصول القطن ودور الإرشاد الزراعى فى تنشيط الإستجابة فى قرى محافظة كفر الشيخ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الزراعة ، جامعة الإسكندرية ١٩٨٥ .

٩ - نيللى نصيف ، إتجاهات الزراع نحو بعض التشريعات الزراعية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الزراعة - جامعة القاهرة ١٩٨٥ .

١٠ - محمد حسن عبد العال (دكتور)، فقر البيئة وبيئة الفقر ، دار النهضة للنشر ، ٢٠٠٢ .

10 - Merton. Robert. 1962- social theory and social structure, Free press,Rev.ed.

FARMERS' ATTITUDES TOWARDS THE APPLICATION OF SOME ECONOMIC LIBRATED POLICIES IN THE AGRICULTURAL SECTOR: ITS RESULTING CHANGES AND EXTENSION SERVICES IN BEHAIRA GOVERNORATE.

Dr. Mohamed A.M.Elkassas **Essam A.EL-Ashry**
Nagwa F. Khattab

Abstract

This study aimes at recognizing the farmers' opinions of some contingent changes reflected from the implementation of agricultural liberation policy regading: time denoted is farming work, pattern of form holding, and pattern of farm production, the farmers attitudes toward: the regulation of the relation between renters-owner law (no. 96 – 1992), decision of crop prices liberation and decision of invalidation of imperative crops rotation, problems as viewed by farmers due to its application and their recommendations and finally the efficiency of Extension services to cope the farmers needs, to face the problems of Applying the new economic policy.

Behira governorate was the research area, five large villages were selected from five districts: a Random sample of 248 farmers were selected to represent about 10 percent from their population.

Through a questionair with inter-view data were provided to achieve the objectives.

Main results revealed that there is a tendency to appear changes in: work time devoted to farming, ownership as a pattern of farm holding, and cultivation cash crops more than other activities. Also there favourable attiudes toward the effect of the studied law and the other dicisions.

Respondants were mentioned some problems and limitations facing them, so the research ended with some recommendations.

As a result of liberalization in agricultural sector the respondents mentioned some problems such as: increasing in unemployment, the price of agri-land has increased, also the rente of cultivable land has doubled.